في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع الفعل فيها تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال
الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له
مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته بالنسبة
بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل
على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في اداء المعنى المقصود
ولكن يحتمل ان يجعل صفة لشيء ويكون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار
كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع يكون اسمية معطوفة على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت في القرب والبعد اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد بها ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار

على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس
منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره اريد ملابسة الذهاب
به او ملابسة احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب مرادف الفعل المذكور او ملازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكره مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير كما يختار فيه النصب وكذلك
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فلا يفيد المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر
مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على
انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه
عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى تمحل الاخفش عنها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد ليكون
الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وفي المبتدأ

Copyright © King Saud University